المقدمة

كانون ثاني (يناير) 2018

تجاهل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل صارخ تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والتوافقات الدولية بخصوص القدس، وفجر عاصفة سياسية في الشرق الأوسط بتاريخ 6 كانون أول 2017 عندما أعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن عن نيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى هذه المدينة. وقد شدد على أن هذا الأمر "لا يشكل أي تغيير في السياسة الأمريكية بشأن الحدود المستقبلية لمدينة القدس، والتي ما زالت موضوعا للتفاوض بين الطرفين المعنيين".

وبينما تصاعد الرفض الدولي لتصريح قرار الرئيس ترامب بشأن قضية القدس – والذي انعكس جليا في التصويت ضد القرار الأمريكي في مجلس الأمن (بنسبة 14 إلى 1) وفي الجمعية العامة (بنسبة 128 إلى 9) – والذي كان رفضا بالإجماع تقريبا، إلا أن القرار الأمريكي قد منح "الدعم والراحة لحكومة إسرائيل في إنكارها المَرَضي لاستمرار الاحتلال العسكري، وتشويه الرواية الفلسطينية، وللحقيقة البسيطة بأن وضع القدس موضوع نزاع، لا يقتصر على إسرائيل والفلسطينيين، بل يشمل المجتمع الدولي برمته ".[1]

وهناك مبررات واضحة للمخاوف التي اجتاحت المجتمع الفلسطيني من أن إعلان الرئيس ترامب هذا سوف يدفع بالحكومة الإسرائيلية إلى محاولة تكثيف تشديدها – وحتى القيام بأمور عدائية أخرى – لتعزيز سيطرتها "الحصرية" على المدينة (وذلك من خلال التوسع الاستيطاني، وتدمير الممتلكات، وانتهاك الحقوق لتغيير الواقع التاريخي والديني في المسجد الأقصى المبارك وغير ذلك)؛ فقد أقدم الكنيست الإسرائيلي مؤخرا في الثاني من كانون ثاني (يناير) 2018 بتشريع قانون (معدلا للقانون الأساسي بخصوص القدس)، وهذا ما يشترط الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء (مقارنة بالأغلبية المطلقة)، حيث قضى هذا القانون الجديد بعدم جواز التخلي عن أي جزء من القدس للفلسطينيين في ظل اتفاق سلام مستقبلي، وهذا يعني فعليا أن القانون الإسرائيلي يخرج قضية القدس تماما من ملفات المفاوضات.

أدت هذه الإجراءات بالعديد من الناس إلى القلق بخصوص مصير القدس، وإلى التساؤل: عن أي قدس نتحدث؟ في واقع الأمر، أن الإشارة تتم في الغالب إلى مدينة القدس كرمز وعنوان لمطالب وحقوق، أكثر من الإشارة إليها كموقع له حدود جغرافية معروفة. حتى أن غالبية الفلسطينيين والإسرائيليين المحليين لا يعرفون امتداد "جغرافية" القدس الحالية أو الجزء الذي له صلة في ملف المفاوضات. هل نتحدث عن "الكيان الخاص" القائم بذاته حتى عام 1947، أم نتحدث عن القدس الغربية وحدودها قبل 1967، أم عن القدس بعد حرب حزيران 1967 حيث قامت الحكومة بشكل أحادي بضمها لدولة إسرائيل؟ وكيف ومن قام بترسيم هذه الحدود البلدية المختلفة على مدار هذه الحقب الزمنية!

تسعى هذه النشرة إلى الإجابة على هذه الأسئلة من خلال توضيح وبيان تطور الحدود الجغرافية للقدس، والإشارة إلى أية قدس نتحدث عنها حاليا. تناقش هذه النشرة تعدد المواضيع الرئيسية المختلفة التي طرحت في التعامل مع قضية القدس وبعض المقترحات منذ عهد الاحتلال والانتداب البريطاني، كما تبين وتشرح التبعات الجيو-سياسية على الوضع على الأرض في القدس اليوم.

وتجدر الإشارة هنا، أنه رغم تركيز هذه النشرة على قضية الحدود، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار قضايا عديدة أخرى عند محاولة فهم "الصراع" حول القدس، وهذه أولا وقبل كل شيء تشتمل على المكانة الرمزية والدينية والتاريخية للمدينة، وكذلك موقعها الجيو-استراتيجي غير المتجانس.

المحتويات

المقدمة 1
قبل 1948 2
1948-1967 5
بعد حرب 1967 7
القدس في الوقت الحالي مع حدود بلديتها التي توسعت بشكل أحادي 10

1 Seidemann, Daniel, "Trump's New Jerusalem Policy: Early Assessments", Terrestrial Jerusalem, 14 December, available at http://www.t-j.org.il/LatestDevelopments/137page/1/Default.aspx

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية
هاتف: 6264426-2-972+, فاكس: 6282819-2-972+, بريد الكتروني: passia@passia.org, موقع الانترنت: www.passia.org, صندوق بريد 19545, القدس

قبل 1948

في بداية عهد الاحتلال والانتداب البريطاني على فلسطين (1920–1948) كانت حدود بلدية القدس تغطي مساحة تبلغ 12.7 كيلومتر مربع، شكلت المدينة القديمة 59% منها.[2] وخلال فترة الانتداب البريطاني، أدخل أول تعديل على حدود المدينة عام 1921 [3] لتغطي المدينة مساحة 63 كيلومتر مربع على مسار خط مستقيم يمتد من حي شعفاط (شمالا) إلى قرية العيزرية (شرقا)، ودير مار إلياس (جنوبا) ودير نظام وقرية لفتا (غربا). في السنوات اللاحقة، أعيد تعديل حدود المدينة عدة مرات، ومع نهاية حكم الانتداب البريطاني، كانت مدينة القدس قد رسمت لها ثلاثة حدود حضرية: حدود ترسيم المنطقة البلدية، والتي كانت أصغر من المساحة في 1921؛ ومساحة أكبر (تضم معظم القرى المجاورة)، لترسيم المنطقة الإدارية التابعة للسلطات الضريبية؛ وكانت الحدود الثالثة تحدد مساحة التخطيط الحضري وتوسع البناء في المدينة .[4]

حدود بلدية القدس في عهد الانتداب البريطاني

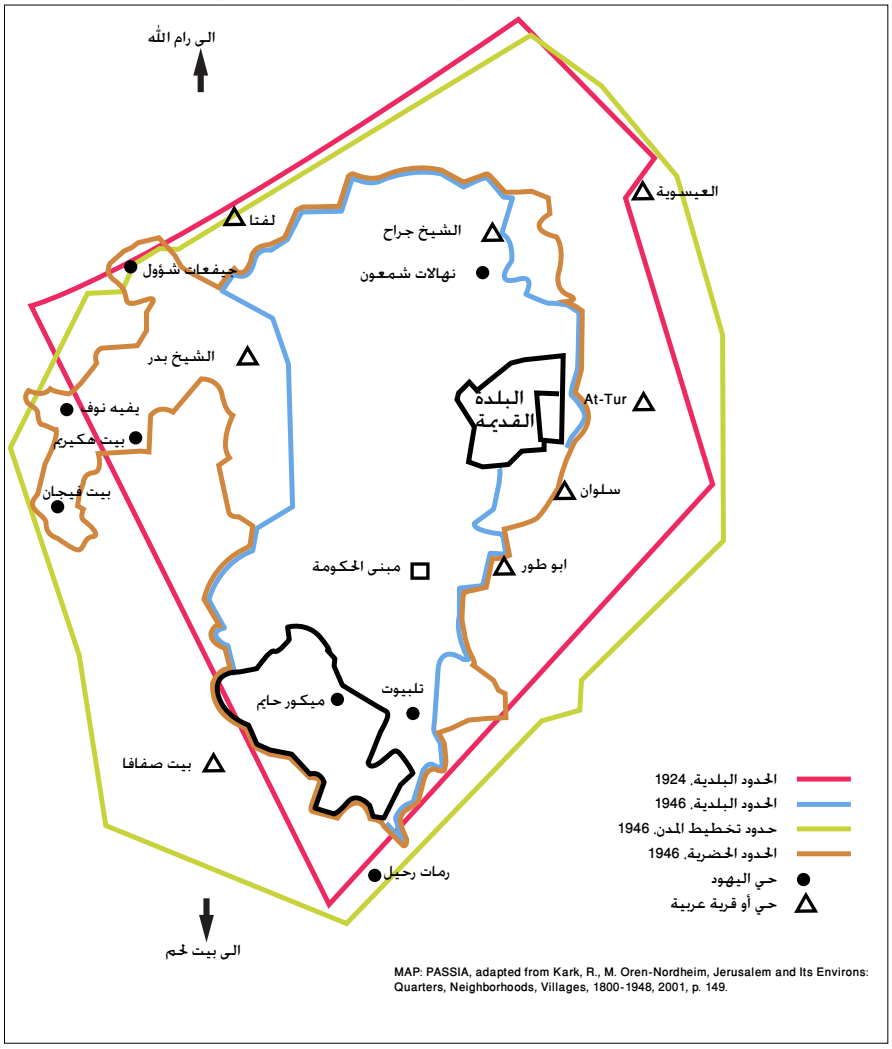

MAP: PASSIA, adapted from Kark, R., M. Oren-Nordheim, Jerusalem and Its Environs: Quarters, Neighborhoods, Villages, 1800-1948, 2001, p. 149.

كانت جميع المشاريع اللاحقة لتقسيم فلسطين في ظل الانتداب البريطاني تعزل مدينة القدس عن مشاريع ومعادلة حل الدولتين بحيث تكون هناك دولة لليهود ودولة للعرب اعترافا بعدم توفر أية امكانية مقبولة لأي تقسيم عادل للمدينة وكذلك رغبة في الحيلولة دون إلحاق مدينة القدس (وبيت لحم جنوبها) إلى حلبة صراع عنيف لا ينتهي!

طرحت خطة لجنة اللورد بيل لعام 1937 أن يكون هناك انتداب بريطاني دائم على القدس وبيت لحم، متصلا بساحل البحر في مدينة يافا عن طريق ممر واسع يشمل معظم القرى الفلسطينية في غرب محافظة القدس مع تلك الواقعة في محافظة رام الله. وكان على البريطانيين ضمان إمكانية الوصول للمواقع الدينية في كلتا المدينتين (القدس وبيت لحم) وحمايتها والمحافظة عليها تحت إشراف عصبة الأمم.

إن الصيغة التي طرحتها لجنة اللورد بيل "للتدويل" (وإن كانت تحت النظام البريطاني) تبنتها لاحقا خطط التقسيم (لجنة وودهيد، 1938؛ وخطة موريسون غرادي، 1946) مع بعض التعديلات الطفيفة على توزيع المناطق.

حدود بلدية القدس في نهاية الانتداب البريطاني

2 Efrat, Elisha, "Jerusalem: Partition Plans for a Holy City", in Karsh, Efraim (ed.), *Israel: The First Hundred Years, Vol. II: From War to Peace*, London: 2000, p. 238.

3 في عام 1918، تم تفويض المهندس المدني البريطاني ويليام ماكلين بإعداد أول مخطط تنظيمي للمدينة. ولكن لم تتم الموافقة على هذه الخطة. وعليه، حتى عام 1921، سعت الإدارة العسكرية بشكل أساسي للمحافظة على المدينة.

4 Mazza, Roberto, *Jerusalem from the Ottomans to the British*, London, New York: IB Tauris Publishers, 2009, p. 164-165.
Kark, Ruth, Michal Oren-Nordheim, *Jerusalem and Its Environs: Quarters, Neighborhoods, Villages, 1800-1948*, Wayne State University Press, 2001

لجنة بيل، 1937

لجنة وودهيد، 1938

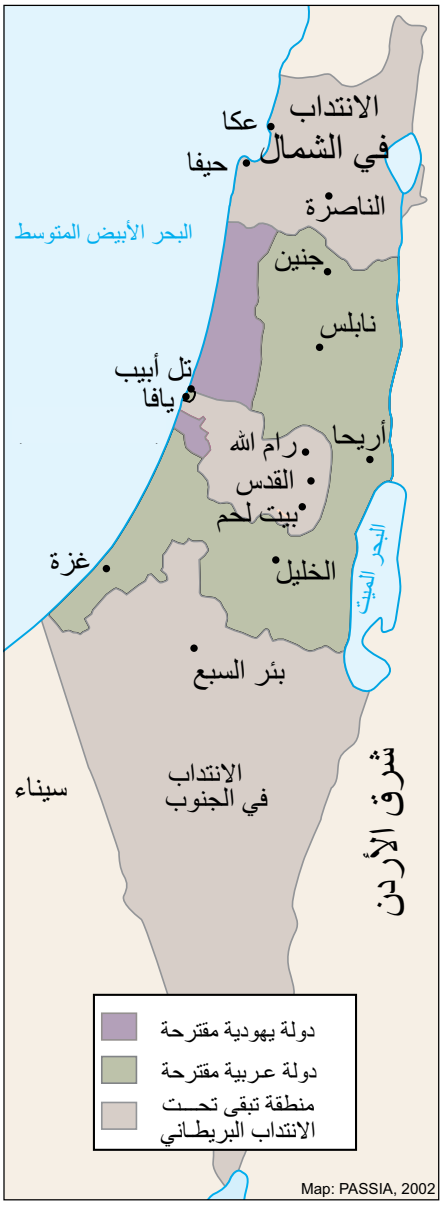

خطة موريسون-غرادي، 1946

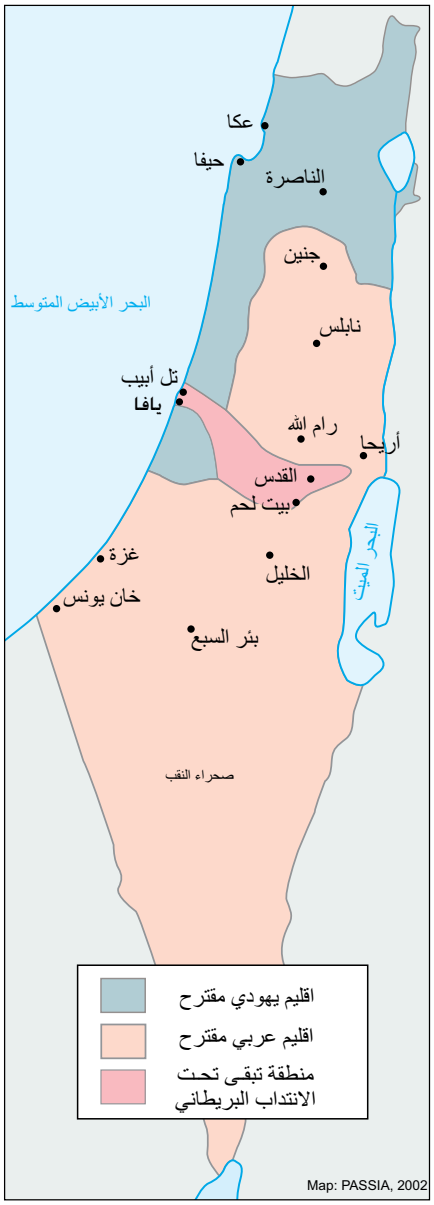

بناء على طلب من الحكومة البريطانية، شكلت الجمعية العامة في الأمم المتحدة لجنة خاصة تضم 11 عضوا بخصوص فلسطين[5] (UNSCOP) وذلك في أيار (مايو) 1947، لدارسة الوضع وتقديم توصيات لمستقبل فلسطين. وجاء في تقرير أعضاء اللجنة المقدم في 31 آب 1947، القرار الجماعي الداعي إلى إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، ولكن قدموا مجموعتين من التوصيات:

- **<u>التوصية الأولى</u>** اقترحت اتحادا فيدراليا يضم المنطقتين العربية واليهودية، ودعمته إيران والهند ويوغوسلافيا (وبذلك عرف باسم خطة الأقلية) واعتبرت هذه التوصية مدينة القدس عاصمة للدولتين، حتى وإن كانت تقع في قسم الدولة العربية.[6]

5 أستراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، هولندا، البيرو، السويد، أوروغواي ويوغوسلافيا.

6 وضعت خطة الدولة الفيدرالية في "التوصيات (3)": الفصل الرابع تطرق ل "المواقع المقدسة والمصالح الدينية والقدس." اطلع على القسم (أ). البنود (1 – 4) نصت على "وجوب الاعتراف" بالمصالح الدينية في الأماكن المقدسة. "قدسية الأماكن المقدسة (...) يجب المحافظة عليها وتأمين الوصول إليها بغرض العبادة والحج بموجب الحقوق القائمة." والتي "لا يجوز المساء بها أو إنكارها." وكان من المفترض إدخال كافة ما سبق في دستور دولة فلسطين الفيدرالية المستقلة. والتي طلب منها أن تدعو الطوائف الدينية الخاصة الاهتمام بإصلاح وصيانة المواقع الدينية الخاصة بهم. والتي لن تتم جباية أية ضرائب عليها. بالإضافة لذلك. "سيتم إنشاء هيئة دولية دائمة للإشراف على الأماكن المقدسة في فلسطين وحمايتها من قبل الهيئة المناسبة في الأمم المتحدة". بحيث تتكون من ثلاثة ممثلين (مثل "عن كل واحد من الديانات المعترف بها") وتتولى المحافظة على المباني والمواقع الدينية في فلسطين وحمايتها (القسم أ، البنود 5 – 7).

القسم ب. بخصوص "القدس" نص على أن "القدس. التي سوف تصبح عاصمة دولة فلسطين الفيدرالية المستقلة. سوف تتكون. ولغرض الإدارة المحلية. من بلديتين منفصلتين. إحداهما تغطي المناطق العربية من المدينة. بما فيها ذلك الجزء داخل أسوار المدينة. بينما تعنى البلدية الأخرى بالمناطق ذات الأغلبية اليهودية." وكان من المفترض أن تتكون البلديتان من المدينة والقدس العاصمة وأن تتمتع بصلاحيات الإدارة المحلية كل في منطقتها. بينما تقدمان معا الخدمات العامة الداعمة. والصيانة وغيرها من خدمات المواطنين.

- **التوصية الثانية** – التي أجمعت الدول الأعضاء الأخرى باتجاهها باستثناء أستراليا – قدمت مقترح "خطة التقسم" مع اتحاد اقتصادي بين الدولة العربية والدولة اليهودية ونظاما دوليا خاصاً (كيانا قائما بحد ذاتها) بالنسبة للقدس (خطة الأغلبية).[7]

خطة الأغلبية الصادرة عن UNSCOP، 1947

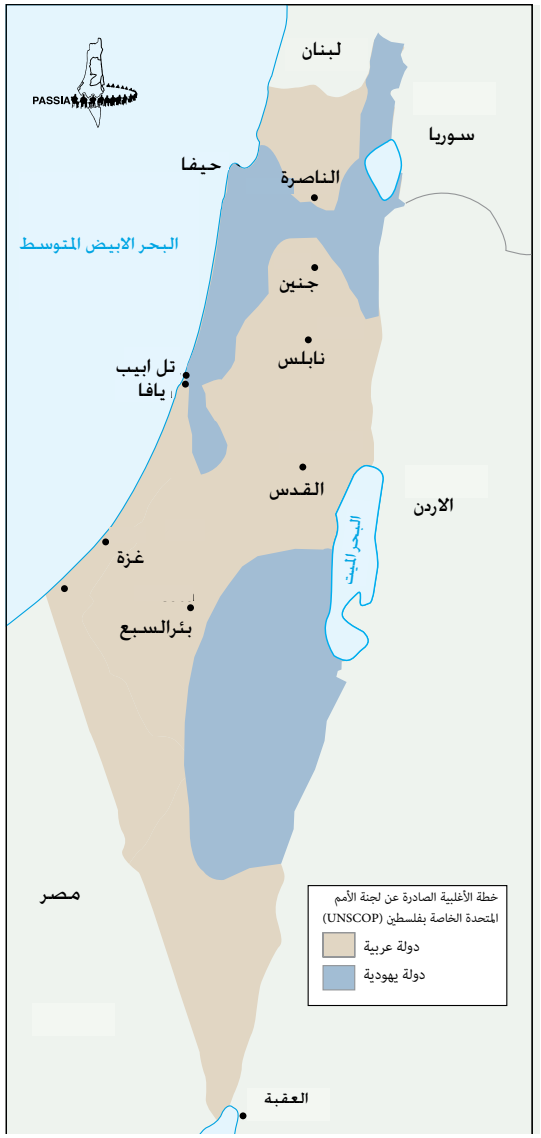

خطة الأقلية الصادرة عن UNSCOP، 1947

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181 في 29 تشرين ثان 1947، والذي استند إلى نسخة معدلة عن خطة الأغلبية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP)، دعت فيه إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وإنشاء كيان خاص (Corpus Separatum) منفصل محايد ومنزوع السلاح لمدينة القدس والمناطق المحيطة بها، بما يشمل بيت لحم، بحيث يتم تدويله ووضعه تحت وصاية مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، والذي يترأسه حاكم تعينه الأمم المتحدة، وتحرسه قوات شرطة دولية. ضمن هذا الكيان القائم بذاته، والذي يغطي مساحة تبلغ 186 كيلومتر مربع[8] ، بحيث تكون 12.5 كيلومتر مربع منها مملوكة لليهود[9] ، تتمتع بإدارة ذاتية بلدية وإجراء انتخاب لبلديتين منفصلتين مستقلتين. على عكس المشاريع السابقة، فقد نصت الخطة على إجراء استفتاء لأهل القدس بعد عشرة أعوام، بحيث يكون ركيزة يستند إليها مجلس الوصاية لمراجعة الوضع ومناقشة التوصيات الإضافية. وبعد صدور قرار التقسيم 181 بوقت قصير، صعدت المليشيات الصهيونية من هجماتها المركبة على القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة، ما أدى إلى إفراغ (39) بلدة منها من سكانها، واستولت هذه المليشيات على 100 ألف منزل وممتلكات في المدينة نفسها[10]، وطردت السكان وأصحاب الأرض باتجاه الشرق.

7 صدرت خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادي تحت مسمى "التوصية (2). القسم الثالث منها تطرق ل "مدينة القدس" ودعا لوضعها تحت "نظام وصاية دولية" لضمان المحافظة على قدسية الأماكن المقدسة وإمكانية الوصول إليها. وكان سيتم نزع سلاح القدس واعتبارها منطقة حرام. مع ضمان حرية التنقل والزيارة لكافة المواطنين من الدولتين. وكانت ستضم "بلدية القدس الحالية بالإضافة للقرى والبلدان المحيطة. في شرقها الأقصى تقع أبو ديس. وفي أقصى الجنوب تقع بيت لحم. بينما تكون عين كارم في أقصى الغرب وشعفاط في أقصى الشمال". وتم إرفاق خطة ذات صلة. بالنسبة لسكان المدينة فقد ضمنت الخطة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لهم. وكذلك حقهم في المشاركة محليا. وأنيط بمجلس الوصاية تحديد الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتعيين حاكم يقوم بدور الحاكم الإداري العام (بحيث لا يكون عربيا أو يهوديا أو مواطنا في دولة فلسطين أو أحد سكان القدس الحاليين). وتناط به مسؤولية حماية الأماكن المقدسة والدينية ويتم تزويده بقوات شرطة خاصة غير يهودية. وغير عربية مع ضمان احترام هذه الأماكن في أي مكان آخر في فلسطين.

8 Ahmad El-Atrash, "Flexible Frontiers: What Future for Bethlehem Apart from Jerusalem?" *Jerusalem Quarterly*, 55, Winter 2013

9 *Jewish Settlement in Palestine*, Jewish National Fund, Jerusalem, March 1948, p. ii

10 Abu Sitta, Salman, *The Palestinian Nakba 1948, The Register of Depopulated Localities in Palestine*. London: Palestinian Return Centre, 2000

مع إعلان قيام دولة إسرائيل وما تبعها من "حرب 1948"، لم يتم تنفيذ قرار الأمم المتحدة بوضع القدس بكيان خاص حتى الآن.. ومع ذلك، ومن منظور القانون الدولي، فإن وضع القدس ما زال خاضعاً لقرار 181 لعام 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

1948-1967

ما بين العام 1948 والعام 1967، جرى تقسيم مدينة القدس وعرف الخط الفاصل بين القسمين باسم الخط الأخضر، الذي رسم الحدود بين القسمين بموجب معاهدات وقف إطلاق النار التي وقعت بين إسرائيل والأردن في اتفاقيات رودوس 1949 ما أوجد حالة تقسيم القدس بين القدس الشرقية والقدس الغربية.

في 14 أيار (مايو) 1948، عندما انسحب الانتداب البريطاني من فلسطين وتم فرض قرار التقسيم والإعلان عن قيام دولة إسرائيل[11]، استمرت عملية طرد من تبقى من المواطنين الفلسطينيين وقد وصلت مراحلها الأخيرة[12] . في 28 حزيران (يونيو) 1948، رفع الوسيط الخاص التابع للأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت أول مقترح رسمي بشكل سري إلى مختلف الأطراف، اقترح فيه "ضم مدينة القدس إلى الدولة العربية، مع استقلال بلدي للجالية اليهودية وتدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة." وبعد رفض هذا الاقتراح، تقدم بمشروع ثان طرح فيه إقامة: دولتان مستقلتان مع "معاملة خاصة ومنفصلة" للقدس، والتي يجب "أن توضع تحت سيطرة الأمم المتحدة الفعلية بأقصى حد ممكن من الاستقلال الذاتي المحلي بالنسبة لكل من العرب واليهود مع ضمانات كاملة لحماية الأماكن والمواقع المقدسة وحرية الوصول إليها وحرية العبادة." [13]

الكيان المستقل المقترح بشأن القدس من قبل الأمم المتحدة عام 1947

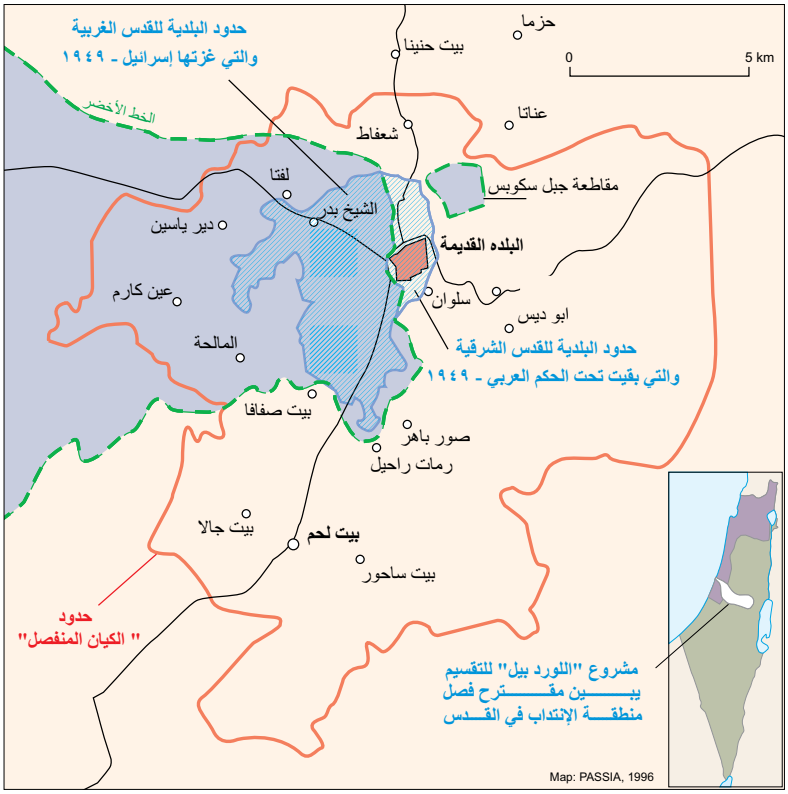

حدود بلدية القدس بعد 1948 (حتى 1967)

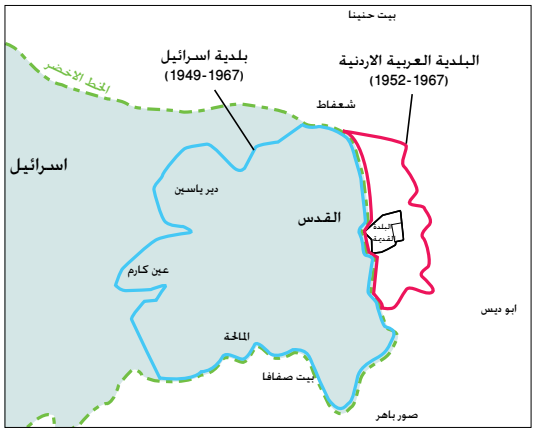

في خلال حرب 1948، استحوذت القوات الإسرائيلية على ما يقارب 85% من إجمالي مساحة القدس البلدية (والتي كانت تبلغ 19.2 كيلومتر مربع في ذلك الوقت)، بينما استحوذ الجيش العربي الأردني على 11% واعتبرت 4% منطقة حرام. وبعد قرار الأمم المتحدة بفرض "التقسيم"، وسعت إسرائيل رقعتها – التي كانت تحتل مساحة 16.26 كيلومتر مربع – باتجاه الغرب، بضم وإضافة معظم الأحياء اليهودية الحديثة والكثير من القرى الفلسطينية التي أفرغت من سكانها في التلال المحيطة، حتى احتلت مساحة بلغت 38 كيلومتر مربع.

بعد اتفاقية وقف إطلاق النار في 30 تشرين ثان 1948، سيطرت إسرائيل على الجزء الغربي من المدينة بالإضافة لمنطقة جبل المشارف، في حين سيطر الأردن على القسم الشرقي، بما فيه البلدة القديمة.[14] بالإضافة لذلك، كان هناك الكثير من المناطق "المحايدة" منزوعة السلاح على طول "الحدود"، بحيث تكون مساحة مقر الحكومة البريطانية أكبرها (وتحولت فيما بعد إلى مقر مراقبي الأمم المتحدة).[15]

11 إعلان الاستقلال، الذي صدر في المتحف في تل أبيب، لم يذكر عاصمة للدولة الجديدة، كما لم ترد فيه كلمة القدس.

12 أبو ستة، سلمان، "ملاحظات حول سجلات الأراضي في لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين بشأن مدينة القدس الغربية في 1948، ورد في تماري، سليم، إصدار، القدس 1948، ص. 241-240. وكان أن حدث في شباط 1948 أن أعلن دافيد بن غوريون: "من دخولكم إلى القدس، عبر لفتا [قرية فلسطينية]، روميما [ضاحية فلسطينية]... لا يوجد عرب، واحد بالمائة يهود ... في الغرب لا نرى أي عربي؛ لا أفترض أن هذا سوف يتغير." الاقتباس مسجل لدى كريستال، نا ذان، "سقوط المدينة الجديدة" في تماري، سليم، إصدار القدس 1948، ص. 103-102.

13 Kaplan, Neil, *Futile Diplomacy: Vol. 3 The United Nations, the Great Powers, and Middle East Peacemaking 1948-1954*, London: Frank Cass, 1997. p.238

14 تجدر الملاحظة أن ملكية الفلسطينيين للأراضي قبل الحرب بلغت 5,544 دونما، أو 33.7% من مساحة القدس الغربية، بينما كان اليهود يمتلكون 30%، وشكلت الأوقاف الدينية والعقارات العام ال 36.3% الباقية، أبو ستة، سلمان، "ملاحظات حول سجلات الأراضي في لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين بشأن مدينة القدس الغربية في 1948، ورد في تماري، سليم، إصدار، القدس 1948، ص. 241. "

15 للمعلومات حول المساحة التقريبية للمنطقة الحرام، انظر أبو ستة، سلمان، "ملاحظات حول سجلات ملكية الأراضي الخاصة بلجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين بخصوص

تعزز وضع تدويل القدس في كانون أول (ديسمبر) 1948 من خلال قرار 194 (3) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم يكن القصد من الخريطة التي رسمها وتوافق عليها كل من عبد الله التل (الحاكم العسكري الأردني) وموشيه دايان (الحاكم العسكري الإسرائيلي) بصورة مستعجلة وأرفقت باتفاقية وقف إطلاق النار أن تشير إلى القرار النهائي بشأن مستقبل تقسيم مدينة القدس، ولكن عندما وقعت إسرائيل والأردن اتفاقية رودس لوقف إطلاق النار في نيسان (ابريل) 1949، كانت هذه هي المرجعية الرسمية الوحيدة – بما في ذلك ما شابها من غياب للدقة – وهكذا عرفت واستمرت حالة تقسيم مدينة القدس لمدة 19 عاماً، حتى حرب حزيران (يونيو) 1967. وكان القسم الخاص بالقدس من الخط الأخضر قد بلغ طوله 7 كيلومترات[16]. كانت هناك "محطة عبور" إدارية مشتركة بين المنطقتين، عرفت باسم بوابة مندلبوم (انظر الخريطة)، والتي استخدمت بشكل أساسي لتنقل الدبلوماسيين والعاملين في منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (الأونتسو) الذين كانوا يتابعون تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، وكذلك لعبور الصحافيين والحجاج المسيحيين الذين يزورون المدينة في عيد الميلاد وعيد الفصح، كما تم ترتيب مرور بعثة إسرائيلية كل أسبوعين لمنطقة هداسا والجامعة العبرية على جبل سكوبس!

القدس المقسمة, 1948-1967

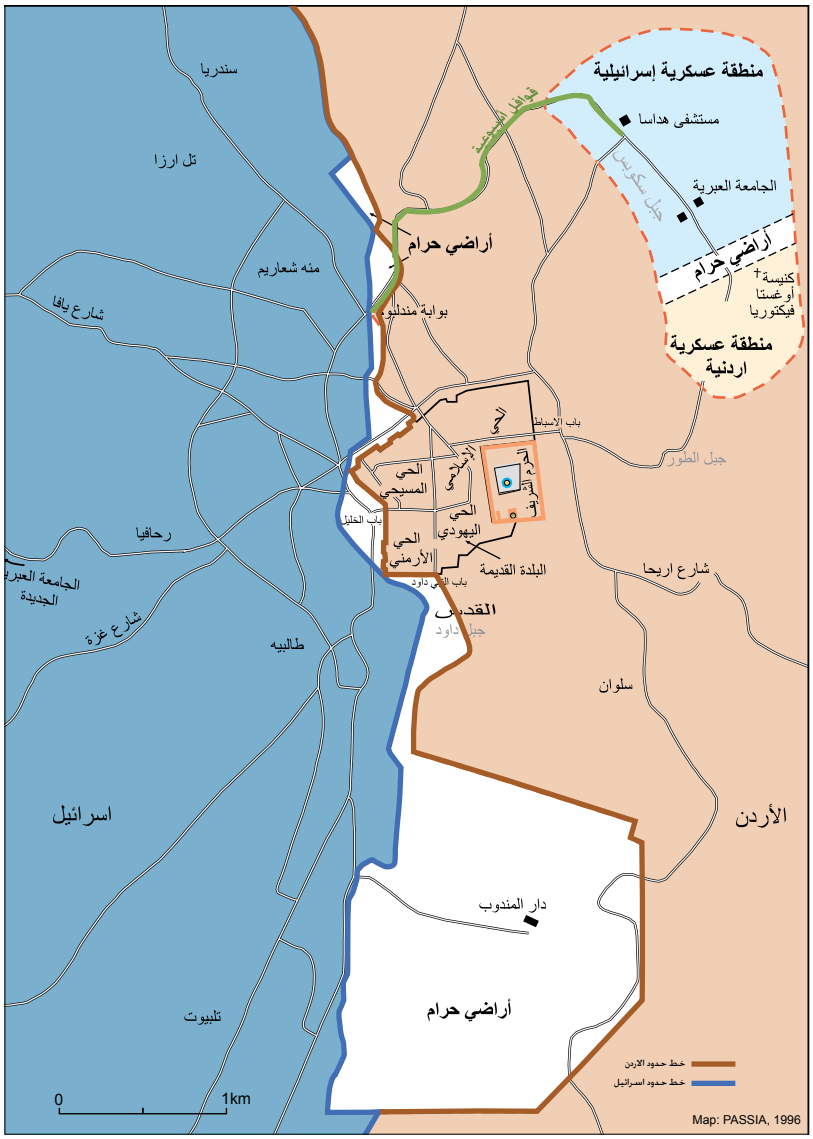

في نهاية 1949، صدر قرار 303 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (9 كانون أول (ديسمبر) 1949) شدد على التزام الأمم المتحدة بتدويل القدس، واعتبارها "كيانا قائما بذاته". ردا على ذلك القرار، أعلن دايفيد بن غوريون (رئيس أول حكومة اسرائيلية) أنه "بالنسبة لدولة إسرائيل كان هناك، وسيظل دائما هناك، عاصمة واحدة ووحيدة – القدس الأبدية. هكذا كان الحال قبل 3 آلاف سنة – وهكذا سوف يكون، كما نعتقد، حتى نهاية الزمان."، وطالب الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بعقد جلساته في المدينة. في كانون ثان (يناير) 1950، وأصدر الكنيست قانونا أعلن بموجبه القدس عاصمة لدولة إسرائيل[17]. وفي 24 نيسان (ابريل) 1950، قام البرلمان الأردني "بتوحيد" الضفة الغربية مع الضفة الشرقية رسمياً في دولة الأردن، وكان هذا "إجراء عملي" اعتبرته دول الجامعة العربية في 12 حزيران (يونيو) 1950 بأنه تدابير مؤقتة وعملية، كون الأردن يحفظ "وديعة" بانتظار التسوية المستقبلية. وفي عام 1952، وسعت الحكومة الأردنية منطقة البلدية العربية في القدس الشرقية – التي كانت مساحتها حينها 2.2 كيلومتر مربع – لتضم قرى وأحياء، ما وسع مساحتها الإجمالية إلى 6 كيلومترات مربعة[18] . في السنة التالية، وفي 27 تموز (يوليو) 1953، أعلن الملك حسين، ملك الأردن، أن القدس هي "العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية" وأنها تشكل "جزءا لا يتجزأ ولا يمكن فصله" عن الدولة الأردنية[19]، وفي كانون ثان (يناير) 1960، وفي حديثه أمام البرلمان الأردني، كرر الملك حسين قوله أن القدس هي "العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية."[20]

مدينة القدس الغربية عام 1948." في تماري. سليم. منشورات القدس 1948. ص. 241

16 رسمت خريطة وقف إطلاق النار بدون دقة حيث رسمها الجنرال الإسرائيلي موشيه دايان (باللون الأخضر). والكوماندان الأردني عبد الله التل (باللون الأحمر). بالإشارة لمواقف كل من إسرائيل والأردن. واعتبرت المساحات بين الخطين منطقة حرام.

17 الادعاء. "حيث إن إنشاء دولة إسرائيل. وعودة القدس لتصبح العاصمة؛ وحيث إن الصعوبات الميدانية أرغمت الكنيست والمؤسسات الحكومية على اتخاذ مقار لها في مدن أخرى. فقد أخرجت من هذه المناطق. وتولت الحكومة نقر مقارها إلى القدس؛ ويعرب الكنيست عن رغبته في إرساء مقر الحكومة والكنيست في إسرائيل على أن يتم هذا على وجه السرعة في الموقع الذي خصصته الحكومة لهذا الغرض."

18 أبو ستة. "ملاحظات على سجل ملكية الأراضي الخاص بلجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين بشأن مدين القدس الغربية عام 1948. ورد في تماري. سليم. إصدار القدس 1948. ص. 241: مصطفى. القدس: السكان والتوسع العمران. ص. 62. تجدر الملاحظة أن حجم المنطقة البلدية الأردنية يختلف من مصدر إلى آخر حيث تشير بعضها إلى 6.4 بينما تشير أخرى إلى 6.5 كيلومتر مربع.

19 Gilbert, Martin, *Jerusalem in the Twentieth Century*, J. Wiley & Sons, 1996, p. 254

20 Katz, Kimberly, "Administering Jordanian Jerusalem – Constructing National Identity", in Tamar Mayer, Suleiman A. Mourad (ed.) *Jerusalem: Idea and Reality*, London and New York: Routledge, 2008, p. 260.

خلال حرب حزيران (يونيو) 1967، هاجم الجيش الإسرائيلي، وغزا مناطق أخرى" وأجزاء من مدينة القدس والضفة الغربية التي كانت جزءاً من الدولة الأردنية واحتلها "وضمها" من جانب أحادي منتهكا بهذا الحقوق العربية والقانون الدولي.

بعد حرب حزيران 1967

لم يعد وضع "الخط الأخضر" مؤكداً أو ثابتاً بعد الاحتلال الإسرائيلي، رغم أنه احتفظ بمعناه الأمني والسياسي والقانوني والإداري لمدة 19 عاماً، فقد اعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن المناطق الواقعة وراء هذا "الخط الأخضر" أنها مناطق محتلة عسكرياً ولم تدخلها في أنظمتها السياسية والمدنية بل مارست إدارة وسلطة الاحتلال العسكري عليها والقوانين واللوائح والقرارات العسكرية.

وقد استثني من هذا الوضع العسكري ذلك الجزء من القدس والذي يعتبر جزءاً من الضفة الغربية المحتلة وسيادة الدولة الأردنية، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بضمه بشكل غير شرعي وأحادي الجانب لحدود بلديتها الجديدة التي رسمت لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي، مع تقليل عدد السكان الفلسطينيين إلى أقل قدر ممكن للمحافظة على غالبية يهودية في المدينة. وكان الدافع وراء الحدود الجديدة الرغبة في السيطرة على مناطق الدفاع الأساسية، وخطوط الاتصال والوديان، وبموجب القرار "عدم قبول استيعاب أعداد أكثر من اللازم من السكان العرب في المنطقة التي تم ضمها، وتخصيص مساحات مفتوحة لتطور الأحياء اليهودية [المستوطنات]."[21] وعند إعادة رسم الحدود بعد 1967، أخذ بعين الاعتبار إعادة المطالبة بالمستوطنة اليهودية في حي النبي يعقوب، والتي كانت ضمن السيادة الأردنية منذ عام 1948، كما تم اعتبار الحاجة إلى مطار في منطقة قلنديا[22] والحاجة للمزيد من التطوير والتوسع في البناء في الأحياء اليهودية.

بعد ذلك، وتغاضيا بشكل كامل عن الرأي الدولي والانتهاكات الفادحة للقوانين الدولية التي تحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، فرضت وطبقت إسرائيل قوانينها، واختصاصها القضائي وإدارتها هناك. والتهمت حدود البلدية الجديدة (64) كليو متراً إضافية من أراضي الضفة الغربية وهي (28) قرية فلسطينية وأجزاء من مناطق بلديات رام الله، والبيرة وبيت لحم، وشكلت مع مناطق البلدية (العربية) البالغة ستة كيلومترات مربعة ما مساحته 70 كيلومتر مربعاً[23]. إن التوسع، الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية رسيما بتاريخ 26 تموز (يوليو) 1967، كما صادق عليه الكنيست بعد يومين، وضع مجمل القدس (الشرقية والغربية" ومناطقها البلدية التي امتدت على مساحة 108 كيلومترات مربعة وضعها تحت الاحتلال، وكانت نسبة السكان اليهود فيها 74.2% مقارنة مع 25.8% فلسطينيين[24]. ولم يعد الخط الأخطر حدودا سياسية؛ اليوم، يشار إليه عادة بلفظة "خط التماس".

في 28 حزيران (يونيو) 1967، عدل الكنيست قانونه الصادر عام 1950 وقام بشكل غير شرعي بتوسيع نطاق "سيادة" إسرائيل على الجزء الشرقي من المدينة. وفي أعقاب ذلك بوقت قصير، بدأت إسرائيل ببناء المستوطنات في المناطق الملحقة من القدس الشرقية، ضاربة عرض الحائط بالمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة ("لا يجوز لدولة الاحتلال أن تنقل أو ترحل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"). وكان أول إجراءات الإخلاء القسري لنحو (650) فلسطيني من حارة المغاربة في البلدة القديمة، وتدمير منازلهم (ما لا يقل عن 135 منزلا) بغرض إنشاء ساحة أمام حائط البراق (الحائط الغربي). ثم أقامت أول مستعمرة يهودية جديدة عام 1968 (رامات إشكول وهاجيفا هاتسارفاتيت/ التلة الفرنسية)، وبحلول عام 1985 تم بناء 10 مستوطنات "حضرية" كبيرة على الأراضي المصادرة من القدس الشرقية المحتلة، وبتجاهل كامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2253 (4 تموز (يوليو) 1967)، والذي دعا إسرائيل إلى "إلغاء كافة التدابير التي اتخذتها (وأن) تتوقف فوراً عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تغير الوضع التاريخي والديني status quo في القدس." وفي خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال العسكري للمدينة، أقدمت إسرائيل على مصادرة 25,870 دونما من الأراضي الفلسطينية في القدس.[25]

بالإضافة لمصادرة الأراضي وترحيل السكان، شرَّعت إسرائيل "نظام التمييز المنهجي" والقمع تجاه المواطنين الفلسطينيين في المدينة في كل ناحية من نواحي حياتهم اليومية (مثلا فيما يتعلق بتخصيص الموارد البلدية (لا تتلقى الأحياء الفلسطينية من ميزانية البلدية سوى حوالي 13-12٪ رغم أن الفلسطينيين يشكلون 37٪ من السكان على الأقل[26])، ومصادرة الأراضي (أنظر أدناه)، وحرمانهم من حقوقهم في البناء، وهدم بيوتهم (منذ عام 2004، دمرت حوالي 746 وحدة سكنية فلسطينية في المدينة، دمرت 61 وحدة منها في عام 2017)[27]، والقمع السياسي، وإلغاء حق الفلسطينيين في الإقامة (تم سحب ما لا يقل عن 14,595 بطاقة هوية من السكان الفلسطينيين منذ عام 1967)[28]، إلخ.

21 بيان صادر عن اللجنة للحكومة الإسرائيلية. حزيران 1967. دمير. سياسة القدس منذ عام 1967. ص. 65. تم تكليف اللجنة بإعادة تعريف الحدود البلدية للقدس عام 1967 وترأسها الجنرال رحافان زئيفي. الذي أسس لاحقا حزب موليديت. الذي دعا إلى الطرد القسري ("ترحيل") غير اليهود من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

22 أعلنت إسرائيل عطاروت مطارا دوليا. ولكن في نفس وقت ضم الأراضي المحتلة أثناء الحرب. ولم تعترف به أي دولة في العالم. ولهذا لم تكن أي من خطوط الطيران الدولية مستعدة لتسيير رحلاتها عبر هذا المطار.

23 Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem*, p. 66

24 Dumper, *The Politics of Jerusalem Since 1967*, p. 74

25 UN, Report of the Security Council Commission, Nov. 1980 - S-14268

26 ACRI, *East Jerusalem 2015: Facts and Figures*, May 2015

27 https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics; also see: Hoffman, Bygil, "Comptroller Criticizes Discrimination in Jerusalem," *Jerusalem Post*, 22 November 2016

28 Ministry Data provided to HaMoked (http://www.hamoked.org/files/2017/1162151_eng.pdf

التغيير في حدود بلدية القدس

قبل 1948

1967-1948

بعد 1967

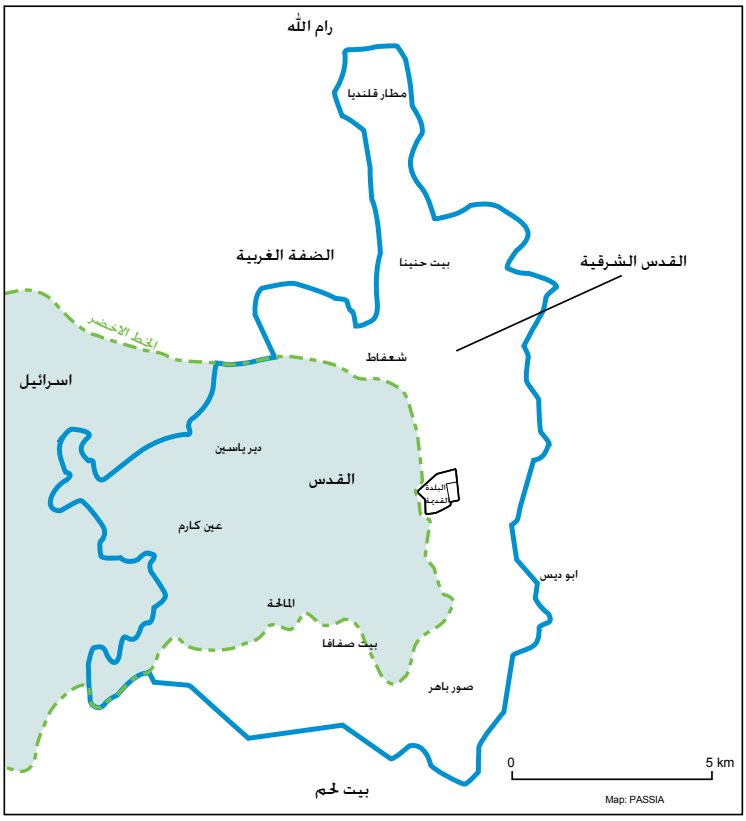

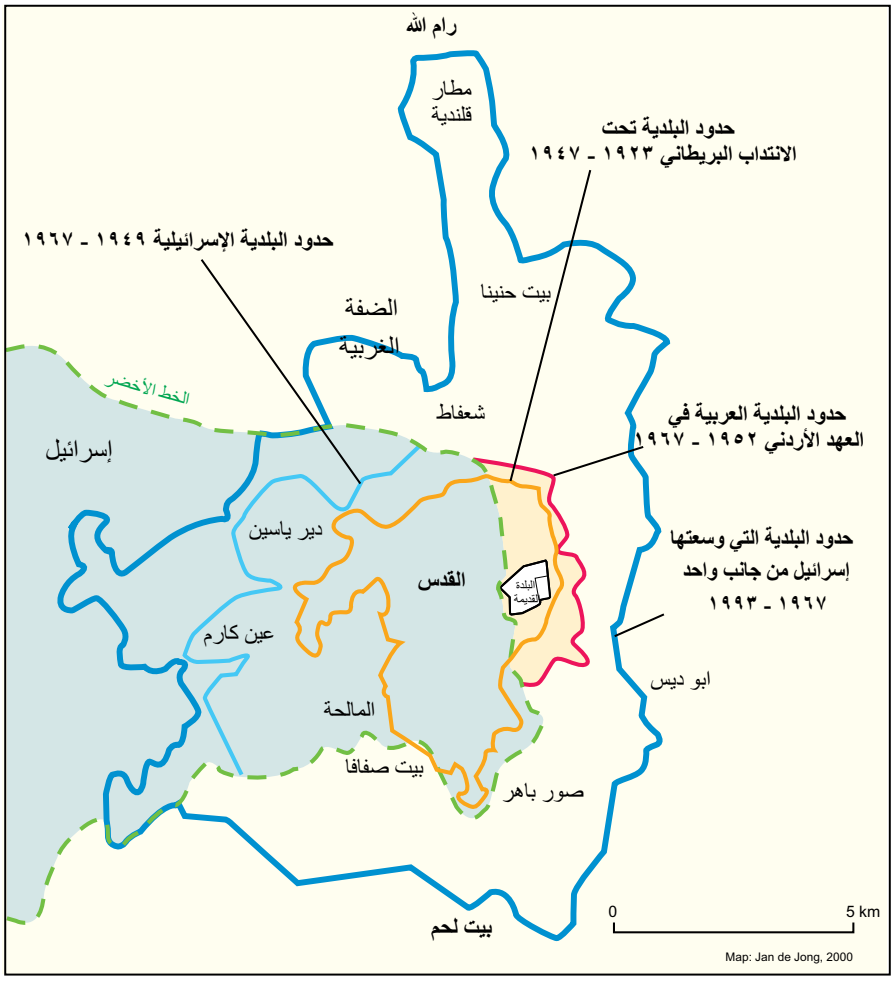

تمت إجراءات "الضم" الإسرائيلي "الرسمي" لمدينة القدس بعد 13 سنة من حرب حزيران (يونيو) 1967، وذلك عندما أصدر الكنيست القرار في 30 تموز (يوليو) 1980، يقضي بتحديد الحدود البلدية حسب التوسع غير الشرعي الذي تم، وأعلنت المنطقة برمتها جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل واعتبرت أن "العاصمة الكاملة والموحدة" في قانونها الأساسي هي: القدس. ويشكل هذا العمل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقد شجبه قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 478 (الصادر بتاريخ 20 آب (أغسطس) 1980)، والذي قضى بأن "كافة التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، وأدت إلى تغيير أو من شأنها أن تغير هيئة ومكانة المدينة المقدسة في القدس، و، بخاصة، "القانون الأساسي" الصادر مؤخرا بخصوص القدس هي تدابير وأعمال باطلة وينبغي إلغاؤها ووقفها."

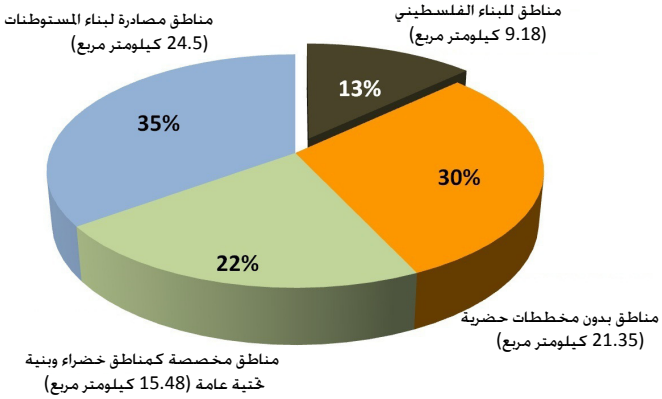

وفي ثمانيات القرن الماضي، بدأت بلدية القدس (الإسرائيلية) برسم مخططات حدودية للأحياء الفلسطينية في المدينة وصنفت مناطق واسعة منها "مناطق خضراء" و"مناطق خارج التخطيط الحضري" حيث يحظر التوسع فيها. ويخصص أقل من (15%) من أراضي القدس الشرقية (نحو 8.5% من النطاق البلدي للقدس) لتلبية الاحتياجات السكنية للسكان الفلسطينيين، الذين يشكلون اليوم نحو 40% من سكان المدينة.[29]

انظر الرسم البياني:

أعادت إسرائيل رسم الحدود البلدية مرتين لتعميق سيطرتها على الزيادة السكانيةالفلسطينية[30]: في عام 1985 كانت المدينة تتوسع غربا بمساحة قدرها (0.5) كيلومتر مربع، وفي عام 1993 توسعت بمقدار (17.9) كيلومتر مربع ما رفع مساحة القدس البلدية إلى 126.4 كيلومتر مربع.

أدت هذه القرارات التي اتخذتها إسرائيل بعد عام 1967 بشأن التوسع غير الشرعي لحدود بلدية القدس إلى إحداث تغيرات جوهرية على المدينة ومحيطها، وكانت كلها تسعى لهدف واحد ووحيد: الضغط على الفلسطينيين لمغادرة المدينة وخلق واقع جغرافي وسكاني يقوض من أي محاولة مستقبلية للطعن في سيادة إسرائيل على المدينة.

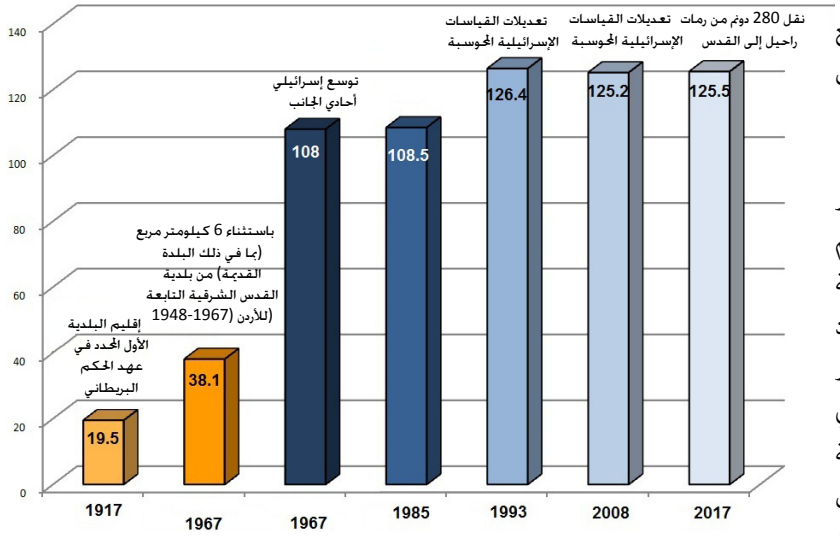

وبناء عليه قامت إسرائيل منذ العام 1967 بمصادرة أكثر من ثلث الأراضي التي ضمتها للقدس – 24,500 دونم من الأراضي التي كانت معظمها ممتلكات فلسطينية خاصة[31] -وأقامت (11) مستوطنة كجدار لسكان يهود حول القدس والتي تعتبر بموجب القانون الدولي غير شرعية، شأنها شأن المستوطنات الأخرى المقامة في الضفة الغربية. بالإضافة لذلك، فإن سياساتها التمييزية بحق الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بالإسكان والإقامة[32] ، أوجدت تباينات بينة وموثقة جيدا[33] بين القسم الغربي والشرقي من المدينة (مع نقص أو إهمال للبنية التحتية، والازدحام الشديد، والفقر الظاهر في أحياء القدس الشرقية)، ولكنها لم تحقق الغرض من وراءها وهو دفع الفلسطينيين للمغادرة والخروج من القدس. والنتيجة كانت عكسية، حيث تضاعف تعداد السكان الفلسطينيين أكثر من خمس مرات منذ العام 1967 [34] بمعدل نمو (في الفترة بين 2010 إلى 2015) بلغ 2.7% (مقارنة مع نسبة نمو بنسبة 1.5% بين السكان اليهود في المدينة).[35]

29 B'Tselem, *East Jerusalem*, November 2017, available at http://www.btselem.org/Jerusalem

30 خلال فترة طويلة من ثمانيات القرن الماضي. كانت معدلات نمو تعداد السكان في المدينة سلبية في واقع الأمر. وفي التسعينيات كانت نادرا تتخطى 1.3% سنويا. بينما كانت معدلات نمو السكان الفلسطينيين نحو ثلاثة أضعاف هذا المعدل. معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. الكتاب السنوي الإحصائي الخاص بالقدس 2000

31 B'Tselem, *East Jerusalem*, November 2017, available at http://www.btselem.org/Jerusalem

32 منذ عام 1967, تم سحب ما لا يقل عن 14595 هوية من السكان الفلسطينيين في القدس وتم هدم اكثر من 2000 منزلز

33 See, for example, PASSIA Diary 2018, p. 480

34 B'Tselem, *East Jerusalem*, November 2017, available at http://www.btselem.org/Jerusalem

35 Jerusalem Institute for Policy Research, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2017*, 2017

القدس في الوقت الحالي مع الحدود البلدية التي توسعت بشكل أحادي!

أصبحت المنطقة التي ضمتها إسرائيل اليوم وبشكل غير شرعي من القدس الشرقية بيتاً ومأوى لما لا يقل عن (324) ألف فلسطيني، ونحو 204 ألف مستوطن إسرائيلي[36]، يعيش نحو 3,000 منهم وسط الأحياء الفلسطينية (خاصة في أحياء سلوان وراس العامود والطور والشيخ جراح وفي الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة)[37]، ما يجعل حياة السكان الفلسطينيين لا تطاق. وسهلت الحكومة الإسرائيلية التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية من خلال سياسات عديدة، بما فيها تنفيذ قانون عام 2010 الذي يعطي مدينة القدس وضعية الأولوية الوطنية في مشاريع الإسكان والتوظيف وقطاع التعليم.[38] هذا في الوقت الذي يتم فيه التغاضي تماما عن الاحتياجات الإسكانية والتنموية للفلسطينيين[39]، بينما خصصت للقدس الشرقية مشاريع استيطان ويتزايد تعداد سكان المستوطنين فيها بشكل مطرد: تقترح التقديرات الأخيرة أن المستوطنين يشكلون نحو 38.5% من سكان القدس الشرقية، و38.7% من تعداد السكان اليهود في المدينة.[40]

محافظة القدس التابعة للسلطة الفلسطينية

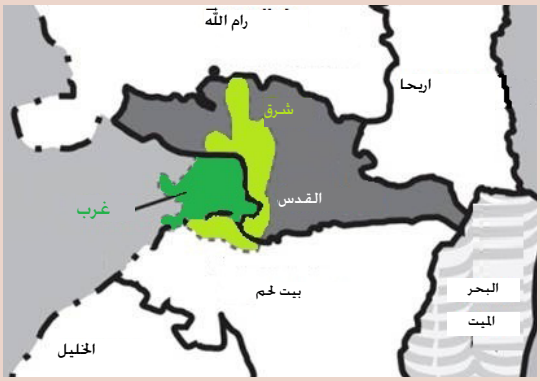

إن لمحافظة القدس التابعة للسلطة الفلسطينية (المحددة باللون الرمادي الداكن) حدود مختلفة عن حدود البلدية الإسرائيلية (المحددة باللون الأخضر). إن إجمالي مساحة المحافظة 345 كيلومتر مربع ، وبلغ عدد السكان بحدود 426,533 في منتصف عام 2016 - 264,937 في داخل الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي ضمته إسرائيل و161,596 الخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتاب الإحصائي السنوي للقدس لعام 2017).

يؤكد المخطط الهيكلي الذي وضعته إسرائيل للقدس على سياساتها المتواصلة بحق المدينة، بحيث تتوسع المستوطنات بينما تقوض من الاحتياجات الإسكانية والتنموية للسكان الفلسطينيين[41]. معظم التوسع الاستيطاني وإنشاء المعازل لا يمت بصلة بالرواية التاريخية اليهودية بل يسعى لتعزيز سيطرة إسرائيل على المدينة بالكامل. وينطبق الأمر نفسه على تجمعات المستوطنات الكبرى في معالي أدوميم، وغوش عتصيون، وجفعات زئيف، والتي – ما لا يدركه كثيرون – تقع في واقع الأمر خارج الحدود البلدية ضمن نطاق مناطق الضفة الغربية المحتلة الأمر الذي يعني أن وضعها القانوني يختلف عن وضع القدس.[42]

ويتفاقم الوضع الحياتي اليومي بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعزل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، وتفرض على الفلسطينيين غير المقدسيين نظام تصاريح صعب وبيروقراطي ليتمكنوا من دخول المدينة[43]. والأدهى من ذلك، أن إسرائيل باشرت ببناء جدار العزل عام 2002 [44] ، والذي تواصل بناؤه رغم الفتوى الصادرة بالأغلبية عن محكمة العدل الدولية في تموز (يوليو) 2004 للجمعية العامة في الأمم المتحدة، بخصوص بناء الجدار[45]، والقاضية بأن القدس الشرقية تظل أرضا محتلة، حيث خلصت أغلبية هيئة المحكمة أن مسار الجدار "يثبت التدابير غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس والمستوطنات، والتي شجبها مجلس الأمن،" وهو بذلك ينتهك القانون الدولي ويجب إزالته وتعويض المتضررين.

ومنذ 2017، بلغ طول الجدار العازل المحيط بالقدس (139) كيلومتر، 3% منها فقط حسب مسار "الخط الأخضر"[46]، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن مسار جدار العزل يهدف أولا وأخيرا إلى تدعيم المخطط الإسرائيلي بإنشاء "القدس الكبرى"، ما يعزل مناطق شاسعة ليخصصها للنمو اليهودي فقط. في أحياء كفر عقب، وسميراميس، وراس خميس، ومخيم شعفاط، وراس شحادة، وضاحية السلام، فإن الجدار إما يقتحم أحياء كاملة أو يلتهم أجزاء كبرة منها – فلا يعزل الفلسطينيين عن اليهود فحسب، بل يعزلهم أيضا عن (140) ألف فلسطيني من سكان القدس[47] ما يتركهم بدون أي خدمات بلدية. المناطق الأخرى (الجيب، وبير نبالة، والجديرة، وبيت حنينا البلد والولجة) باتت محاطة بالجدار بالكامل، والطريق الوحيد للوصول إليها أصبح عبر نفق أو حواجز عسكرية. حيث نصبت هذه الحواجز على مداخل العديد من الأحياء الفلسطينية ذات الموقع المركزي خلال السنوات الأخيرة (مثل العيسوية وجيل المكبر).

36 المصدر السابق.

37 OCHA, *The Humanitarian Bulletin*, August 2017

38 انظر "التشريع الجديد الذي يعطي أولوية وطنية للقدس." صحيفة جروسالايم بوست. 24 تشرين أول 2010. في http://www.jpost.com/ Israel/New-legislation-to-givenational-priority-to-Jerusalem. لاحقا لهذا التشريع. تم منح الأولوية لمشاريع البناء في كافة أحياء القدس. بما في ذلك مستوطنات شرقي القدس فوق أي مشاريع أخرى.

39 في عام 2016، تمت الموافقة على 15% فقط من تصاريح البناء. التي يتقدم بها فلسطينيو القدس الشرقية (أونسكو. نشرة إطلاع لمجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط. 24 آذار 2017) ولأكثر من 10 سنوات لم تشير أي خطة تضعها السلطات الإسرائيلية إلى أي أعمال بناء أو تطوير في الأحياء الفلسطينية.

40 Jerusalem Institute for Policy Research, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2017*.

41 تم الإعلان عن أول إطار تخطيط يضم القدس الشرقية والغربية ويتعامل مع المدينة كوحدة حضرية واحدة تحت السيادة الإسرائيلية في أيلول 2004 باسم "مخطط مدينة القدس الموحدة". والذي يعرف أكثر باسم المخطط الهيكلي 2000. تم تمديد التاريخ الأولي للهدف من 2020 إلى 2030 في أيار 2009. للمزيد من التفاصيل. اطلع على فرانكو شيوديلي. "المخطط الهيكلي للقدس: التخطيط داخل الصراع". فصلية القدس. رقم 51 (خريف 2012). ص. 20-5؛ القدس العقارية – قراء. القدس: باسي. 2013. الفصل 7؛ عرفة. نور. "أي قدس؟ المخططات الهيكلية غير المعروفة كفاية لإسرائيل." ملخص سياسة صادر ن الشبكة. أيار 2016؛ هاسون. نير. "المخطط الهيكلي اليميني يخطط لإنشاء القدس العملاقة في 2040 – وتتعامل مع الفلسطينيين كما لو كانوا غير موجودين." هآرتس. 28 تشرين ثان 2016. متوفر على https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.754943.

42 لم تكن الضفة الغربية ملحقة بإسرائيل بعد عام 1967 ولكنها خضعت للسيطرة العسكرية الإسرائيلية حتى عام 1982. ومنذ ذلك الحين. تحكمها سلطة شبه مدنية.

43 يوجد حاليا 12 حاجز كامل وواحد جزئي للدخول إلى القدس من الضفة الغربية. الفلسطينيون الذين يحملون هويات الضفة الغربية ويحملون التصاريح الخاصة يستطيعون الدخول عبر هذه الحواجز: قلنديا (في الشمال). غيلو (الجنوب). مخيم شعفاط (الشرق. وراس أبو سبيتان للمشارة من أبو ديس والعيزرية. نقاط العبور الأخرى إلى القدس تفتح فقط لمواطني إسرائيل ولغير الإسرائيليين الذين يحملون تأشيرة دخول سارية – وهذه هي الرام. ومعبر بيتونيا التجاري. وحزما. والعزارم. الأنفاق في الطريق الالتفافي رقم 60 الذي يمر من الشمال إلى الجنوب. وعين يالو بالقرب من غيلو. ورامات آلون. وبير نبالا – عطاروت (مكتب تنسيق المساعدات الإنساني. الأطلس الإنساني 2015. تشرين أول 2015).

44 تشير إليه إسرائيل بمسمى "غلاف القدس" أو "الحاجز الأمني".

45 See "Summary of the Advisory Opinion of 9 July 2004," International Court of Justice, 9 July 2004, at http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1677.pdf.

46 OCHA.

47 جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل. القدس الشرقية: أرقام وحقائق 2017. أيار 2017. خلال الشهور الأخيرة. كانت هناك مناقشات كثيرة في إسرائيل لإخراج هذه الأحياء خارج حدود بلدية القدس بغرض التخلص من عشرات آلاف الفلسطينيين ما يغير التوازن الديموغرافي لصالح إسرائيل

القدس اليوم

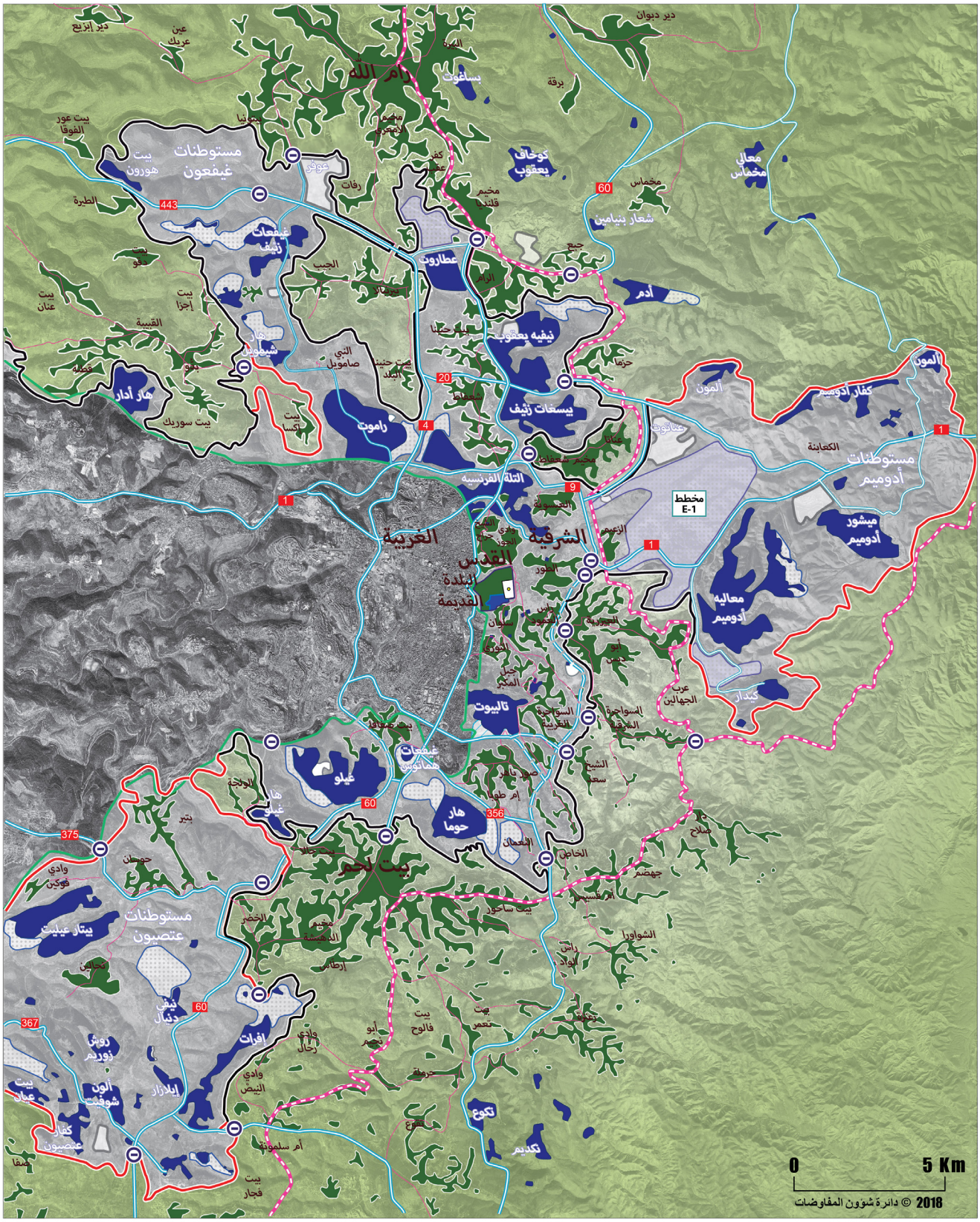

- حدود عام 1967 - الخط الأخضر
- مناطق فلسطينية غرب / شرق الجدار
- مدن وقرى وأحياء فلسطينية
- طرق وشوارع فلسطينية
- المستوطنات الاسرائيلية المبنية
- معسكرات اسرائيلية
- خطط لتوسيع مستوطنات قائمة
- حواجز عسكرية إسرائيلية
- مسار الجدار المبني أو في طور البناء
- مسار الجدار المخطط له
- طرق إستيطانية إسرائيلية
- طرق وشوارع فلسطينية بديلة مخطط لها إسرائيليا

تشتمل الإجراءات الإسرائيلية السابقة على مصادرة أراضي إضافية، وإعاقة التنمية الفلسطينية، ومحاصرة وتقييد وعزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض وكذلك عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، كما يقوض من إمكانية تطور وتنمية القدس الشرقية لتأخذ مكانها ودورها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وفي الوقت نفسه، يسعى المخطط الإسرائيلي الذي يطلق عليه "مشروع القدس الكبرى" إلى ضمان السيطرة اليهودية من خلال توسيع حدود القدس "القضائية"، من خلال ضم ثلاث كتل استيطانية رئيسية إلى المدينة "كبلديات فرعية" وهي مجمع مستوطنات غوش عتصيون ومعاليه أدوميم / (E-1)، وجيفعات زئيف - وكلها أقيمت على أراضي الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة. ومن شأن هذه الخطوة، التي تم تجميدها حالياً بسبب الضغط الدولي، أن تضيف نحو (150,000) مستوطن اسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة كمقيمين في المدينة، في حين خفضت وضع عدد مماثل من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأحياء الواقعة خارج الجدار الفاصل أحياء (مخيم شعفاط، عناتا، وكفر عقب).

يحدث كل هذا بينما على المستوى القانوني والواقع العملي، لم يعترف المجتمع الدولي بسيادة إسرائيل (وأيضاً الأردن بعد اتفاقية وادي عربة 1994) في أي مرحلة، بإجراءات إسرائيل، وقد سجلت مقررات الشرعية الدولية والإجماع العربي منذ العام 1967 بأن القدس الشرقية أرض محتلة وأنها تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وعليه، فإنه ليس لإسرائيل الحق بالإدعاء بضم القدس الشرقية بفعل سيطرتها بالقوة العسكرية ("حيازة المناطق بالقوة") ومطالبتها بأن تكون القدس الغربية والشرقية "عاصمة أبدية موحدة" لها وهذا أمر تعرض مرارا وتكرارا للإدانة والرفض. وعلى ذات الشاكلة، فإن كل محاولات إسرائيل لتغيير صفة ومكانة مدينة القدس قد تعرضت للشجب ولم يتم الاعتراف أبدا "بضم" القدس الشرقية (ونتيجة لذلك، فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية مقرها في تل أبيب).

بموجب القانون الدولي، فإن الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، يجب أن تحجم عن أية أعمال من شأنها أن تعطي الانطباع بالاعتراف بإجراءات إسرائيل غير القانونية بضم القدس الشرقية. مع ذلك، فإن معظم الدول قد "تعاملت" مع "حالة الأمر الواقع" تطبيق القانون الإسرائيلي، ولم تقم حتى الآن بالإصرار أو العمل على أن تكون القوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال نافذة في القدس. وهذا "الفراغ" لتنفيذ الشرعية الدولية قد ساعد إسرائيل على استمرار رفضها التفاوض على مكانة القدس مع الهيئات الدولية أو مع منظمة التحرير الفلسطينية – رغم الشروط الواضحة في القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وأيضاً لأهمية ومركزية مدينة القدس في تحقيق أية اتفاقية أو تسوية سياسية للسلام!

PASSIA
Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Jerusalem

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
Kindly supported by the Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), Jerusalem